الذى قررت فيه أن تولى ناميبيا عنابة خاصة دعماً لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٤٣ (١٩٨٩) المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩ ، الذي ناشد فيه المجلس على وجه الاستعجال الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظomas غير الحكومية أن تقدم ، بالتنسيق مع الأمين العام ، الدعم المالي والمادي والتكنى السخي إلى الشعب الناميبى ، خلال الفترة الانتقالية وكذلك بعد الاستقلال ،

وإذ تأخذ في اعتبارها توصية لجنة التخطيط الإنمائى بأن يعتمد المجتمع الدولي تدابير خاصة لصالح ناميبيا على مدى سنوات من أجل مساعدتها ، بوصفها دولة حديثة الاستقلال ، في تعينة إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة^(٨٧) ،

وإذ ترحب بالقرار رقم ١٤/٩١ الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى في ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٩١ ، والذي قرر فيه مجلس الإدارة أن يقدم إلى ناميبيا خلال دورة البرجعة الخامسة مساعدة خاصة بقدر يكافىء ما يقدم إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً^(١١) ،

وإذ ترحب أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٩٩١/٥٠ المؤرخ في ٢٦ نوز / يوليه ١٩٩١ بشأن تقديم المساعدة الخاصة إلى ناميبيا ،

وإذ تضع في اعتبارها حاجة ناميبيا الملحة إلى المساعدة في جهودها من أجل بناء وتعزيز هيكلها الاقتصادي والاجتماعي الناشئة ،

١ - تؤيد ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩١/٥٠ من دعوة الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المنانحة الأخرى إلى أن تمنح ناميبيا لعدد من السنوات مساعدة تماشى في نطاقها المساعدة المقدمة إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً :

٢ - تطلب إلى الدول وإلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المنانحة الأخرى أن تولى اهتماماً خاصاً لإمداد ناميبيا ، خلال الفترة التالية للاستقلال مباشرة ، بمساعدة خاصة تماشى في نطاقها المساعدة المقدمة إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً :

٣ - تدعى لجنة التخطيط الإنمائى إلى أن تستعرض حالة ناميبيا ، واضعة في اعتبارها حاجتها إلى المساعدة الخاصة ، وأن تقدم توصياتها بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

(ب) دعم وتشجيع البلدان على وضع خطط لمواجهة العاقب الاقتصادية والاجتماعية لوباء الإيدز ، مع إلقاء الاهتمام بوجه خاص للنساء ، وللأطفال غير المصابين بالمرض والذين هم آباء مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو الذين أصبحوا أيناماً بسبب الإيدز ، ولذكور السن الذين تركوا دون عائل وكثيراً ما يكونون مسؤولين عن أحفاد أصبحوا أيناماً ، وكذلك للأشخاص العاملين مع أشخاص مصابين بالإيدز / فيروس نقص المناعة البشرية :

(ج) تعينه الموارد الضرورية ، البشرية والمالية معاً ، في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى ، وخاصة للبلدان النامية ، من أجل استحداث وتنفيذ أنشطة وتقنيات للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وتوفير الرعاية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية :

(د) كفالة تناول اهتمامات واحتياجات وخبرات الأشخاص المصابين بالإيدز / نقص المناعة البشرية ، وكذلك الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال ، في البحث عن وسائل الوقاية والعلاج وتحقيق حدة المرض :

٧ - تطلب إلى الأمين العام ، بالنظر إلى ما لوباء الإيدز من عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة وآثار سلبية على التنمية في الكثير من البلدان النامية ، أن يستفيد استفادة كاملة ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، من البحوث والطاقة التحليلية والخبرة في منظمة الأمم المتحدة في تخطيط أنشطة متعددة القطاعات وتحصيص أموال للبلدان التي تطلب المساعدة لتلك الأنشطة :

٨ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يعمل ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، على استخدام الطاقة الإعلامية لمنظمة الأمم المتحدة استخداماً كاملاً من أجل تكشف أنشطة الإعلام فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز :

٩ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدعو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، بالتعاون الوثيق مع جميع الهيئات والأجهزة والبرامج الملائمة الأخرى في منظمة الأمم المتحدة ، إلى أن يقدم ، من خلال الأمين العام ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، آخذًا بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة بالصحة وجميع الأبعاد الأخرى لهذا الوباء .

المجلس العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

٤٦/٢٠٤ - تقديم المساعدة الخاصة إلى ناميبيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بشأن إدراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نمواً ،

(٨٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، المعنون رقم ١١ (E/1991/32) ، الفقرة ٢٦٣ .

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

المجلس العام ٧٩

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

٢٠٦/٤٦ - تقرير لجنة التخطيط الإنائي : معايير تحديد أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ برنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نمواً ،

وإذ تشير أيضاً إلى توصية مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً بشأن معايير تحديد أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية (٩٠) ،

وإذ تحيط علماً بالفقرة (ب) من مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٢٧٥ المؤرخ في ٢٦ توز / يوليه ١٩٩١ بشأن الفصل الخامس من تقرير لجنة التخطيط الإنائي عن أعمال دورتها السابعة والعشرين (٩١) ،

وإذ تدرك أن قرار إدراج أي بلد في فئة أقل البلدان نمواً ينبغي أن يتخذ بموافقة حسب الأصول ،

١ - تلاحظ مع التقدير المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية وقواعد رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نمواً التي أوصت بها لجنة التخطيط الإنائي ، وتطلب إلى اللجنة أن تنظر في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٢ - تطلب إلى لجنة التخطيط الإنائي أن تجري مرة كل ثلاث سنوات استعراضاً عاماً لقائمة البلدان ذات الدخل المنخفض ، بهدف تحديد ما بها من بلدان مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً أو لرفع اسمها من هذه القائمة ، وأن تقدم هذا الاستعراض إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣ - تقرر أن تبت الجمعية العامة في توصيات لجنة التخطيط الإنائي المتعلقة بإدراج بلد من البلدان في قائمة

(٩٠) انظر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ٣-١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) .

(٩١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ١١ (E/1991/32) .

المجلس العام ٧٩

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

٢٠٥/٤٦ - عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها ١-٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار / مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ٤٥/١٩٩١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٥/٢٣٤ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وكذلك القرارات الأخرى في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٢٧٤ المؤرخ في ٢٦ توز / يوليه ١٩٩١ المتعلق بعقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية ،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام ما أدى به الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بأن تشجيع الحوار بين الشمال والجنوب أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى (٨٨) ،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام أيضاً الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في التقرير ذاته بضرورة النظر في عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية ،

وإذ تحيط علماً بالاهتمام بالذكر المقدمة من الأمين العام بشأن عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية (٨٩) ،

١ - تقرر أن تنظر في دورتها السابعة والأربعين في مسألة عقد مؤتمر دولي من هذا القبيل :

٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين بنداً يعنوان "عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية" وتحتاج إلى الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور الوثيق مع المؤسسات

(٨٨) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/46/1) .

(٨٩) A/46/594 .